

التكتيكات الوقائية

قبل أكثر من عشر سنوات بقليل ركزت منظمات حقوق الإنسان بصورة مبدئية على التنديد بالانتهاكات السابقة أو الحالية، وكانت الأداة الرئيسية في صندوق أدوات حقوق الإنسان هي المطرقة، حيث كان اللاعبون الرئيسيون في مجال حقوق الإنسان يعتمدون على تكتيك «الفضع وإلحاق العار» بالبلدان بسبب انتهاكاتها الموثقة. وعلى الرغم من أن هذا كان يعتبر في نظرهم عملاً قيماً إلا أن صندوق الأدوات توسع بشكل كبير بفضل اللاعبين الجدد المتعددين العاملين في مجالات حقوق الإنسان.

لقد شهدنا تغيراً مذهلاً في بيئة حقوق الإنسان خلال السنوات العشر الأخيرة، وتحول جدول الأعمال من مجرد وضع إطار قانوني دولي إلى مناقشات جديّة تناولت التطبيق على الأرض. وفي الوقت نفسه كان هناك تحوّل من الجهود الدولية إلى العمل المحلي، فيما كانت المجموعات المحلية في أحيان كثيرة تضمّن أهدافها هدي التمدخل والوقاية. فعلى سبيل المثال قد تعتمد منظمة محلية غير حكومية إلى الاتصال بالشرطة حول قضية تعذيب معينة وتبحث معهم كيفية الحيلولة دون تكرارها في المستقبل. وتستخدم هذه المجموعات تكتيكات جديدة لم تكن متوفرة في الماضي لمنظمات حقوق الإنسان التقليدية، فهم لا يقومون بتوجيه الانتقادات فقط بل يتولون تشكيل شراكات مع مؤسسات حكومية من أجل المساعدة في وضع تشريعات إصلاحية، كما يعرضون القيام بتدريب قوات الشرطة ووضع مناهج وجعل وجودهم معروفاً بوسائل حاسمة.

وما زال العمل لوقاية حقوق الإنسان والحيلولة دون انتهاكها يشهد المزيد من التغيرات والتقدم والتحسين المستمر. ولعل التكتيكات التي ستقرأونها في هذا الفصل ستسهم في جعل العقد القادم أفضل من سابقه.

- مورتن كياروم

المدير
المعهد الدنمركي لحقوق الإنسان
كوبنهاغن - الدنمرك

يتعين علينا كي نحول دون حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان أن نعرف متى يكون الناس عرضة لخطر مادي وذلك في الأحوال التي يتم فيها تقييد حرية الحركة وحق العمل وحق الحصول على سكن مناسب، وعندما تكون مجموعة ما تواجه خطر فقدانها لصوتها المسموع داخل المجتمع، أو عندما يصبح مجتمع ما عرضة للسقوط في هاوية الفقر، أو عندما يبدأ شكل من أشكال الحياة الأصلية بالاختفاء.

وتهدف التكتيكات التي يتضمنها هذا الفصل إلى الحيلولة دون حدوث انتهاكات وشيكة. إن أنجع الوسائل للقيام بذلك في بعض الأحيان هو فقط أن تكون متواجداً هناك. إن الوجود الفعلي للآخرين، أكان ذلك يعني وجود متطوع من بلد لديه حكومة قوية أو جمهور من المارة قد يتم استدعاءهم كشهود، يؤدي إلى ردع المنتهكين المحتملين لحقوق الإنسان.

وقد تحدث الانتهاكات في بعض الأحيان نتيجة لافتقار الناس للمعلومات الضرورية لمنع تلك الانتهاكات. ويمكن أن يؤدي وضع المعلومات في أيدي الأشخاص المناسبين بشأن الأشخاص الذين يمكن أن يتأثروا بتلك الانتهاكات، أو حول آخرين قد يعتمدوا إلى فضحها، إلى وقف حدوث تلك الانتهاكات.

إن أفضل طريقة لوقاية حقوق الإنسان في بعض الأحيان هي إزالة إمكانية حدوث الانتهاكات. إن معرفة أسلوب الانتهاك يجعل من الممكن تغيير الوضع بحيث يصبح حدوث الانتهاك أقل احتمالاً.

تقسم التكتيكات المستخدمة في هذا الجزء إلى ثلاثة أفرع هي:

1. تكتيكات الوقاية المادية التي تمنع حدوث الأذى من خلال التواجد الجسدي.
2. التكتيكات التي تضع المعلومات الهامة في أيدي الأشخاص الذي يمكنهم الحيلولة دون حدوث الانتهاك.
3. التكتيكات التي تتوقع حدوث الانتهاك وتضع العراقيل لمنعها.

الحماية الجسدية ليست هناك وسيلة للتعبير عن تضامننا أفضل من الوقوف شخصياً لمساندة إخواننا من بني البشر، أو الوقوف متضامنين معهم في حال تعرضهم للخطر. وتتجاوز التكتيكات المدرجة في هذا الجزء حدود الرمزية بحيث يتم استخدام التواجد الجسدي للمتطوعين لحماية أمن الآخرين. إن هذه الفكرة بسيطة نسبياً لكنها قوية وهي تعتمد على الأمن في الأعداد، فالأشخاص أو الجماعات الذين لديهم الرغبة في إيذاء شخص ما قد لا يرغبون في القيام بذلك في حضور الآخرين، وذلك خشية وجود شهود أو صحافة ترصد الانتهاكات أو تحمل تبعات إيذاء شخص يتمتع بمساندة مجموعة متنفذة أو حكومة. ويؤدي هذا إلى فكرة قوية أخرى وهي: أن تظهر بأن لك أصدقاء يحتلون مناصب عالية.

حراس شخصيون لحقوق الإنسان: حماية وتشجيع النشطاء المهددين في مجال حقوق الإنسان وذلك من خلال تواجد متطوعين دوليين:

تعمل فرق السلام الدولية (PBI) على إرسال مراقبين دوليين لمراقبة نشطاء في مجال حقوق الإنسان مهددين من جانب حكومات أو منظمات شبه عسكرية. فإذا ما أتيح لهم مشاهدة انتهاكات يعمد هؤلاء المراقبون بإبلاغ السلطات في البلد المعني وكذلك حكومة بلادهم الأصلية والنشطاء في كافة أرجاء العالم. ويؤدي هذا إلى ردع المنتهكين عن تنفيذ هجماتهم التي خططوا لها حيث أنهم يعلمون بأنه من المتوقع حدوث رد فعل دولي. وفي الوقت نفسه فإن النشطاء الذين تتم مرافقتهم محوّلون بمواصلة وتوسيع عملهم في مجال حقوق الإنسان. لقد كانت فرق السلام الدولية إحدى أولى الجماعات التي استطاعت (مأسسة) فكرة المرافق التي بدأت في غواتيمالا في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، كما وتحتفظ تلك الفرق حالياً بأكثر من ثمانين متطوعاً يعملون ميدانياً في كولومبيا وإندونيسيا والمكسيك وغواتيمالا.

وعلى الرغم من أن المتطوعين أنفسهم هم أكثر جوانب هذا التكتيك وضوحاً، إلا أن نجاح التكتيك يعتمد على ما يفعله كثيرون غيرهم في كافة أنحاء العالم. ويتوجب على المتطوع أن يكون قادراً على استقطاب الاهتمام الدولي فوراً في حال حدوث هجوم أو تهديد. وتمتلك فرق السلام الدولية لهذا الغرض شبكات تضم ناشطين في بلدان المتطوعين، كما وأن المتطوعين يعملون على تشكيل شبكات تضم عائلاتهم وأصدقائهم للانخراط في عملهم، وهم في أحيان كثيرة يستخدمون الخبرات الواسعة للنشطاء بالإضافة إلى الاتصالات السابقة.

وقد تكون المرافقة الدولية صعبة للنشطاء في مجال حقوق الإنسان وللمتطوعين على حدّ سواء، حيث أنهم يواجهون خطراً مستمراً وتوتراً وقيوداً على حياتهم الشخصية. وتضفي فرق السلام الدولية القيمة الأكبر على التفويض وعلى تشجيع الناشطين الريفيين المحليين، بحيث تعرض المرافقة فقط عند الطلب دون أن تفرض نفسها بأي شكل من الأشكال بالتدخل في الشؤون الداخلية لمن يرافقونهم.

على
الإنترنت

اقرأ أكثر عن هذا الموضوع في الكتاب التكتيكي المتوفر على الموقع الإلكتروني

(www.newtactics.org) تحت (Tools for Action) وانظر:

Unarmed Bodyguards: International Accompaniment for the Protection of Human Rights, by Liam Mahony and Luis Eguren, Kumarian Press, 1997

ويعتمد هذا التكتيك على الحقيقة العالمية بأننا جميعاً معرضون للضغوط المعنوية والسياسية، فالقادة المحليون لا يريدون صحافة تكشف انتهاكاتهم، كما وأن القتلة ذوي المستوى المتدني لا يحيدون وجود شهود يراقبون عملهم القذر. فالجميع يفضلون بأن يبقوا مجهولي الهوية لدى ارتكابهم لجرائمهم ولا يرغب أحد منهم بوجود شهود. ويمكن ردع أية هجمات من خلال وضع شاهد دولي في وجه مرتكبي الجرائم، والقيام في الوقت نفسه بممارسة ضغوط خارجية على القادة. وفي هذه الأثناء ومن خلال نجاح النشاط المهددين في عرض ما يشير إلى أنهم يتمتعون بتضامن دولي يمتد إلى حد المشاركة في المخاطر فإن ذلك سيمدهم بالجرأة والقوة على القيام بعملهم الجريء.

ولقد استخدمت (المرافقة) منذئذ كتكتيك في أحوال أخرى كان فيها الناس معرضين لخطر جسmani وكان المجرمون معرضين للإطاحة بهم من قِبَل الرأي العام الدولي، وهناك مجموعات أخرى استخدمت هذه التكتيك ومنها قوة السلام اللاعنافية في سريلانكا، وقرق صنع السلام المسيحية في الضفة الغربية، والمنظمة الوطنية للتضامن مع شعب غواتيمالا، وبرنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل، وزمالة المصالحة في كولومبيا، وستنروفراري بارتولومي دي لاس كاساس في المكسيك وغيرها.

ويمكن استخدام هذه القوى المحركة في ظروف أخرى. إن القوة الرمزية للعاملين في الكنيسة أو الصحفيين على سبيل المثال يكون لها غالباً تأثير وفائي أو مهدئ في ظل أوضاع يسودها التوتر والعنف، حيث أن المجرمين لا يرغبون في أن يراهم أحد وهم يسيئون التصرف أمام أنظار هؤلاء الحضور. ففي هايتي يقوم أعضاء (الشركاء في الصحة) بتوظيف عمال الصحة في المجتمع والذين يطلق عليهم اسم (accompagnateurs) أو (محترفي المرافقة)، حيث يقوم هؤلاء بزيارات يومية لمرضى الإيدز والسل، كما يبينون - بالإضافة إلى قيامهم بتقديم الدعم الطبي والعاطفي للمرضى من أفراد المجتمع - بأنه لا يوجد هناك ما يخشونه من الاتصال العرضي بأشخاص يعانون من تلك الأمراض. ومرة أخرى، نجد أن الوجود الرمزي والفعلي لطرف ثالث ملتزم يحمل في طياته وزناً معنوياً واجتماعياً قد يؤدي إلى إحداث تغيير في السلوك.

كيف يمكن تركيز الاهتمام الدولي على نضالك؟ ..

الخطة البديلة: حماية المتظاهرين المعتقلين من خلال التظاهر خارج مخافر الشرطة المحتجزين فيها: تكتيك

في صربيا وخلال فترة حكم ميلوسوفيتش، قامت مجموعة من الشباب بالاعتماد على فكرة توفير الأمن من خلال الأعداد الكبيرة مستخدمين في ذلك المظاهرات الثانوية لحماية الأعضاء المعتقلين، ولجعل التهديد بالاعتقال غير فعال. ولقد استخدموا أيضاً الدعابة والمسرح للتخفيف من خوف الجماهير تجاه سلطة الحكومة.

أوتبور (أي المقاومة باللغة الصربية الكرواتية) أعدت للمظاهرات الثانوية وهي - خطتهم البديلة - التي يتم تنظيمها خارج مراكز الشرطة للتجاوب فوراً مع عمليات الاعتقال خلال أحداث الاحتجاج. وهناك احتمال أقل لأن تعمد الشرطة إلى ضرب الناشطين أو اعتقالهم في الوقت الذي يعلمون فيه بوجود جماهير غفيرة وعدد من الصحفيين في الخارج، فيما بدا الناشطون أقل خوفاً بفضل الدعم الذي يعلمون بأنهم يتلقونه.

فيما حدث الاعتقال تعمد المقاومة (أوتبور) إلى وضع الخطة البديلة موضع التنفيذ وذلك من خلال تعبئة شبكة اتصالاتها الواسعة:

1. يراقب ناشط يحمل هاتفاً محمولاً عملية الاعتقال ويحدد مركز الشرطة الذي تم فيه احتجاز الناشطين.
2. يذهب المحامون فوراً إلى مركز الشرطة للتفاوض حول إطلاق سراح الناشطين.
3. يتجمع ناشطون آخرون من المقاومة خلال ساعة واحدة فقط أمام مركز الشرطة وفي مكتب المنظمة حيث يلعبون ألعاباً ويغنون أغنيات للاحتفاظ بتناول الجماهير واهتمامهم وهدوئهم. ويبقى الناشطون خارج مراكز الشرطة إلى أن يتم إطلاق سراح المعتقلين.
4. يقوم ذوو الصلة بالإعلام بالتوجه إلى مركز الشرطة لتغطية الاحتجاجات وأخذ تصريحات من الناشطين عقب إطلاق سراحهم.
5. تقوم أحزاب المعارضة بالتنديد بالاعتقالات وترسل أعضاءها إلى مركز الشرطة.
6. تتولى المنظمات غير الحكومية المحلية إبلاغ المنظمات الدولية وتطلب منها التنديد بالاعتقالات.

ولقد وظفت المقاومة (أوتبور) الكثير من الوقت والجهد في بناء شبكة قوية وواسعة تدين بالولاء ويمكن تعبئتها بسرعة. وحددت عمليات التخطيط الموسعة دور كل واحد في استدعاء الآخر، وما يتوجب على كل شخص أن يفعله بعد حدوث الاعتقالات، بحيث تتبع المظاهرة الثانية عملية الاعتقال فوراً تقريباً. وقد تم تخزين أكثر المعلومات

المتعلقة بالاتصالات الخاصة بالشبكة في الهواتف المحمولة للأعضاء كي لا تتمكن الشرطة من مصادرة المعلومات وتخريبها.

على الإنترنت | على الإنترنت: اقرأ أكثر حول هذا في دفتر الملاحظات التكتيكي على الموقع الإلكتروني:

(www.newtactics.org.) Under (Tools for Action)

تعتبر الخطة البديلة الخاصة بالمقاومة مثلاً رائعاً لتكتيك يفى بالأهداف التي تضمنها كل جزء من هذا الكتاب. ولقد تمكن الأشخاص الذين استخدموا هذا التكتيك من منع التعذيب الوشيك للناشطين داخل مركز الشرطة، حيث تدخلوا لإيقاف الانتهاكات المستمرة من جانب نظام ميلوسوفيتش وذلك من خلال إضعاف قوة الشرطة. لقد ساعدوا في شفاء واستعادة الثقة لدى المحتجين الذين تم اعتقالهم كما ساعدوا المتطوعين على التغلب على الخوف من احتمال اعتقالهم. وأدت شفافية المظاهرات إلى بناء الوعي بانتهاكات النظام وبالحركة الديمقراطية المتنامية للمقاومة.

واعتمد النجاح الذي حققته المقاومة (أوتبور) على عدد من العوامل المهمة. ففي الوقت الذي كان فيه البلد يعاني في ظل الحكم الاستبدادي، كان باستطاعة محاميين المقاومة لقاء الناشطين وممارسة بعض التأثير على الشرطة. وفي الوقت نفسه بقي النظام والشرطة خائفين من حدوث تجمع شعبي كبير ومن ردود فعل تنعكس على الرأي العام العالمي. أما بالنسبة لمجتمع مغلق تماماً فلن يكون أي من هذين الأمرين ممكناً. **ما هي خطتكم (البديلة)؟**

” إن جميع ناشطينا المعتقلين أصبحوا أبطالاً، حيث أنهم كانوا يتمتعون بدعم مئات الأشخاص المنتظرين خارج مركز الشرطة بحيث لم يعودوا خائفين. ولقد بدأت المناقشات حول من هو الناشط «المطلوب أكثر» للشرطة ومن هو/هي الذي/التي تم اعتقالها لمدة أطول. لقد كنا نضحك في وجه النظام كما أصبح العالم كله على اطلاع بما يحدث لنا.

- زورانا سميليانتش، أوتبور، صربيا

وجود وقائي: الاحتفاظ بحضور جسماني في موقع يحتمل حدوث انتهاك فيه لرصد انتهاكات حقوق الإنسان ومنع حدوثها.

تكتيك

تستخدم حركة «محسوم ووتش» وجود نساء إسرائيليات في كافة أنحاء الضفة الغربية لحماية الفلسطينيين الذين يمرون عبر نقاط التفتيش الإسرائيلية ولضمان احترام حقوقهم.

تعتمد محسوم ووتش إلى رصد عدة نقاط تفتيش إسرائيلية كل صباح ومساءً خلال فترات ازدحام المرور القسوى للاحتجاج على نقاط التفتيش وحماية حقوق الأفراد الفلسطينيين الذين يتعين عليهم المرور عبر تلك النقاط. إن جميع المتطوعين لمحسوم ووتش (محسوم يعني نقطة تفتيش بالعبرية) هم من النساء الإسرائيليات. ولقد بدأت هذه المنظمة أعمالها في 2001 بثلاث نساء لم يلبثوا أن ازداد عددهم إلى ثلاثمائة.

وينظر هؤلاء إلى نقاط التفتيش باعتبارها انتهاكاً لحقوق الإنسان، حيث أنها تحد من حق الفلسطينيين بالتحرك بحرية، وبالتالي حقهم في الحصول على التعليم والعلاج الطبي وكذلك حقهم في العمل.

ويقوم الراصدون من حركة محسوم ووتش بمهام ثلاث أولية عند نقاط التفتيش وهي منع الانتهاكات التي يشاهدونها وتوثيق تلك الانتهاكات وإظهار روح التضامن مع الشعب الفلسطيني.

إن مجرد تواجد النساء الإسرائيليات يثبط تحفز بعض الجنود على الإساءة للأشخاص الذين يمرون عبر نقاط التفتيش وذلك طبقاً لما أفاد به الراصدون والفلسطينيون. فعندما يحاول الجنود منع الناس من العبور أو يقومون بمصادرة هوياتهم يعمد الراصدون إلى التدخل بهدوء ولكن بحزم في حال اعتقادهم بأن الأمر سيكون مختلفاً. فإذا ما شاهدوا انتهاكات خطيرة يقوم الراصدون بالاحتجاج عليها لدى ضباط من ذوي الرتب الأعلى في الجيش، كما يشجعون الفلسطينيين على أن يحدوا حذوهم.

ويتولى الراصدون الذين يشاهدون الانتهاكات كتابة تقارير مفصلة ونشرها في موقعهم الإلكتروني على الإنترنت، كما يقومون بدعوة صحفيين وسياسيين وآخرين للانضمام إليهم عند نقاط التفتيش حيث يضعون على صدورهم لافتات تحمل شعارات مكتوبة باللغة العربية «لا لنقاط التفتيش». وتبدو ظاهرة الدعم هذه مشجعة للكثير من الفلسطينيين الذين قد لا تكون لديهم صورة إيجابية عن الإسرائيليين.

ولقد واجهت محسوم ووتش العديد من التحديات أثناء قيامها بعملها. وهناك العديد من نقاط التفتيش إلا أنه لا يوجد عدد كافٍ من الراصدين لتغطيتها جميعاً. ويعترف المتطوعون بأن الجيش لا يشعر بالالتزام تجاه إبلاغ الراصدين بالوقائع أو حتى الاعتراف بهم. ومما يزيد من تفاقم الوضع تغيير الجنود ما بين نقاط التفتيش وخارجها بشكل متكرر مما يجعل من الصعب على الراصدين إيجاد علاقة معهم، كما وأن بعض العمل يتجدد مع كل دفعة جديدة من الجنود الذين يتم تغييرهم. ولم تنجح محسوم ووتش حتى الآن في تحقيق هدفها الأوسع وهو إنهاء الاحتلال وإزالة نقاط التفتيش. وعلى أي حال فإن محسوم ووتش ساعدت في جعل الجمهور الإسرائيلي والشعوب في كافة أرجاء العالم أكثر وعياً بالانتهاكات التي ترتكب عند نقاط التفتيش.

إن الوجود الجسدي للفرد هو أكثر تأثيراً عندما يكون مدعوماً بشبكة متنفذة تستطيع تحريك المعلومات بسرعة ونقلها إلى عدد كبير من الناس أو لأناس يحتلون مناصب رئيسية من مناصب النفوذ. وتستخدم محسوم ووتش الإنترنت لمشاركة الآخرين بشكل أوسع في تجاربها في مجال الرصد وتعزيز الوعي لدى الإسرائيليين ولدى المجتمع الدولي.

كيف يمكنك استخدام أناس مرموقين في مجتمعك لمساعدة ضحايا الانتهاكات المحتملين؟

” “
عندما وصلنا عند نقطة التفتيش كان هناك رجال ونساء وأطفال وسيارات تكسي ولوريات محملة بالمنتوجات، كما كانت هناك سيارة إسعاف وطابور طويل من السيارات القادمة من الاتجاه الآخر. وعندما شاهدنا الناس اندفعوا نحونا وكأننا أملهم الأخير ليسرد علينا كل منهم قصته. ولقد حاولنا استخدام جميع أنواع أرقام الهواتف وفي النهاية وصلت سيارة جيب تنقل ضابطاً برتبة عالية. وقد رفض هذا الضابط في البداية التحدث إلينا قائلاً إننا نأتي لنقاط التفتيش كي نشير المتاعب للجنود ولكي نترك انطباعاً ما. وكان طبيب زوجته هناك وكانا قد أخذنا ابنتهما إلى المستشفى في رام الله. وعلى الرغم من أن رجال شرطة الحدود كانوا على استعداد للسماح له بالعودة إلى منزله في الخليل، إلا أنهم رفضوا السماح لزوجته بمرافقته زاعمين بأنها مرت بصورة غير قانونية، وأن وثائقها الخاصة بالولادة لم تعد سارية المفعول ولقد وصلنا مناشدة بعض الحاضرين. إننا لا نعلم لماذا أو عند أية نقطة بدأ الضابط في تليين موقفه، إلا أنه فجأة أصدر أوامره وبدأ الجميع في العبور. وقد أصبحت نقطة التفتيش فارغة في غضون خمس دقائق، كما لم يكن هناك أية نقاط تفتيش أخرى على الطريق، إلا أن زوجة الطبيب تركت واقفة وهي تبكي بعد أن أخذ الجنود هويتها. وعقب ذلك أعيدت لها هويتها وبدأت في اللحاق بزوجها على الجانب الآخر من نقطة التفتيش، حيث شاهدنا الطبيب وأناساً آخرين وهم يقفزون في الهواء ويلوحون بأيديهم وهم يصرخون شكراً شكراً...

- متطوع، محسوم ووتش
عند نقطة تفتيش أبو ديس

المشاركة في المعلومات

الفطيرة

إن المعلومات الصحيحة في الأيدي المناسبة يمكنها أن تذهب بعيداً باتجاه منع الانتهاكات وتحقيق التقدم في مجال حقوق الإنسان. وعلى أي حال وحتى في دنيا العولمة والمجتمعات المشبعة بالتكنولوجيا فإن هذا يمكن أن يشكل تحدياً حقيقياً. وتظهر التكتيكات المدرجة في هذا الجزء طرقاً مبتكرة لمشاركة المعلومات الخطيرة بين أناس يستطيعون منع الانتهاكات، وأناس قد يكونون معرضين لمخاطر المعاناة من تلك الانتهاكات، وآخرين يمكنهم منع حدوثها. إن بعض هذه التكتيكات توجد استخدامات متطورة للتقنيات الجديدة في حين أن بعضها الآخر يعتمد على الاتصالات التي تتم بين شخص وشخص آخر، وهي كلها تعبر عن الحكمة القائلة بأن «امتلاك المعلومات قوة».

شبكة الهواتف ضد العنف: استخدم الهواتف النقالة لإيجاد شبكة اتصالات يمكنها إيقاف العنف قبل أن يتصاعد.

في الصراع العنيد على ما يبدو بايرلندا الشمالية، كثيراً ما برهنت المحاولات لإيجاد أرضية مشتركة بين الكاثوليك المسيحيين وأجنحة البروتستانت بأنها تكاد تكون مستحيلة. وعلى الرغم من ذلك فإن هنالك أناس على الجانبين يرغبون في الحيلولة دون اندلاع العنف. وينطوي هذا التكتيك على التعرف على زعماء في كل مجتمع ممن يرغبون في منع العنف وتزويدهم بالمعلومات المطلوبة.

أوجدت منظمة انتراكشن بلفاست (التي كانت تُعرف سابقاً باسم سبرنغ فيلد انتركومونيوني ديفلوبمنت بروجكت) شبكة من الهواتف النقالة لمنع اندلاع أعمال العنف بين الأحياء سريعة الاشتعال في بلفاست. ويتم بموجب هذا الترتيب تزويد المتطوعين في المجتمعين البروتستانت والكاثوليك بهواتف نقالة للاتصال بنظائرهم على الجانب الآخر في بؤرة المواجهة عندما تتجمع الجماهير العنيفة، أو عندما تبدأ الشائعات حول احتمال وقوع عنف بالانتشار.

إن «بؤرة المواجهة» هي منطقة يتجاور فيها أماكن سكن الكاثوليك (الوطنيين/الجمهوريين) والبروتستانت (الاتحاديين/الموالين)، وهما منطقتان مقسومتان فعلاً بشكل نموذجي من خلال أسوار بحيث تميل كل منطقة على امتداد بؤرة المواجهة لأن تكون أكثر المجتمعات المحرومة اقتصادياً في إيرلندا الشمالية. ويمكن للشك حول ما يدور على الجانب الآخر من السور أن يتسبب في تصعيد حوادث العنف.

ويجتمع المتطوعون من كلا الجانبين أسبوعياً فيما تبقى هواتفهم جاهزة للاتصال دائماً. وتسعى الشبكة من خلال التخطيط المسبق إلى رصد المناطق الهامة، وذلك خلال المناسبات التي قد تحدث خلالها أعمال عنف، كالأحداث الرياضية أو خلال الاستعراضات البروتستانتية التي تمر عبر الأحياء الكاثوليكية المجاورة. ويعرف المتطوعون أن باستطاعتهم التدخل بالشكل الأفضل في حالات «العنف الاستجامي»، حيث يسعى الشباب إلى تحقيق الإثارة أو التجاوب مع الشائعات في الوقت الذي لا يستطيعون فيه تحقيق الكثير في ظل حالات العنف المنظم أو شبه العسكري.

فعندما يرى المتطوعون أو يسمعون عن وجود جماهير على طول «بؤرة المواجهة»، أو عندما يسمعون عن شائعات حول عنف على وشك الاندلاع على الجانب الآخر، فإنهم

يعمدون إلى الاتصال بنظرائهم عبر بؤرة المواجهة. ويقوم المتطوعون بتهدئة الجماهير في المناطق الواقعة على جانبهم قبل أن تتطور الأحداث إلى أعمال عنف.

ومنذ أن بدأ البرنامج تمكنت شبكة هواتف من منع العنف، كما تمكنت من تزويد المجتمعات على جانبي في بؤرة المواجهة بمعلومات أكثر دقة لدى اندلاع أعمال العنف. ولقد أوجدت الاجتماعات الأسبوعية للمتطوعين أيضاً مجموعة مهمة من الأشخاص ممن هم منشغلون بحوار يضم الفريقين. وفيما بدأت هذه العلاقات بالنضوج بدأت الشبكة بمعالجة مشاكل أخرى مشتركة تواجهها الجاليتان بما في ذلك تنشيط المنطقة على المدى الطويل.

إن الاستخدام الموسّع لتكنولوجيا الهواتف النقالة له ردود فعل سريعة تجاه الانتهاكات الوشيكّة والمستمرة، وهو يحقق الآن نتائج أكثر من أي وقت مضى. فقد تمكنت الهواتف في أيرلندا الشمالية من جعل الاتصالات ممكنة حتى في الأحوال التي لم يكن الجانبان فيها في البداية مرتبطين بعلاقات وثيقة إلا أنهما كانا ملتزمين بإنهاء العنف.

« » | عندما يتجمع الأطفال عند «بؤر المواجهة»، غالباً ما تنتشر الشائعات حول ما هم عازمون على فعله مما يؤدي في حد ذاته إلى اجتذاب الآخرين للتجمع على الجانب الآخر من بؤرة المواجهة، ولكن عندما يكون باستطاعتك الاتصال هاتفياً بأشخاص على الجانب الآخر والتحقق من أن شيء ما يحدث بالفعل أو لا يحدث فإن ذلك يعني أن باستطاعتك العودة إلى جمهورك والقضاء على الشائعات في مهدها. وقبل أن يتم تأسيس الشبكة كان الأطفال في الجانب التابع لنا عند بؤرة المواجهة يأتون إلينا ويدعون «بأنهم يقومون بفعل كذا وكذا هناك» أو «أنهم يفعلون ذلك» لم نكن عندئذ نعلم بأي شيء مغاير لتلك الادعاءات، إلا أننا نمتلك الآن وسيلة لمواجهة كل ذلك.

- عضو شبكة هواتف سبرنغ فيلد انتركوميونيتي

ديفيلومنت بروجكت المعروفة الآن بـ

«انتراكشن بلفاست» بايرلندا الشمالية

الهواتف النقالة تساعد على جعل الانتخابات نزيهة: نقل نتائج فرز الأصوات عبر الهاتف لمنع التلاعب.

يمكن لشبكات الهواتف النقالة أن تكون مفيدة أيضاً في أوضاع أخرى يكون عامل الوقت فيها جوهرياً. فعلى سبيل المثال، وأثناء إجراء الانتخابات وعقب تلك الانتخابات مباشرة تصبح عمليات السيطرة على صناديق الاقتراع وفرز الأصوات خطيرة. ولقد تم استخدام شبكات الهواتف النقالة في كينيا بغرض إبقاء الانتخابات نزيهة ونظيفة، وبالتالي حماية حق الناس في المشاركة في حكومة بلدهم، وذلك من خلال الإبلاغ عن نتائج فرز الأصوات قبل أن يصبح بالإمكان التلاعب بها.

لقد استخدمت فرق الرصد المستقلة خلال الانتخابات الرئاسية الكينية التي أجريت في 2002 الهواتف النقالة لضمان نزاهة العملية الانتخابية من خلال الإبلاغ الفوري عن نتائج الفرز من مراكز الاقتراع كل على حدة.

وكانت تجري في عمليات الاقتراع السابقة نقل قوائم التصويت فعلياً إلى مراكز الفرز قبل أن يصبح بالإمكان الإعلان عن أية نتائج. وعلى الرغم من قيام مراقبين برصد هذه العملية، كان التأخير الناجم عن ذلك يتيح الفرصة للتزوير أو على الأقل زرع الشكوك باحتمالات التزوير، إلا أن الاتصالات الفورية التي أتاحتها الهواتف النقالة (حيث لا توجد خطوط هاتفية ثابتة في العديد من مراكز الاقتراع الكينية) جعل من الصعب تغيير النتائج.

ولقد اعتمدت مجموعتان من قبّل لجنة الانتخابات لمراقبة عمليات فرز الأصوات وهما معهد تعليم الديمقراطية (IED) وبرنامج المراقب المحلي لكينيا (K-DOP). ولقد تم تكليف متطوعي معهد تعليم الديمقراطية بالتواجد في 178 من إجمالي المناطق الانتخابية الكينية البالغ عددها 210، حيث قام المتطوعون باستخدام هواتفهم النقالة بعد أن منحوا مبلغاً يبلغ ألفي شلن كيني (حوالي 26 دولاراً أميركياً). وقام هؤلاء بالاتصال بمكتب معهد تعليم الديمقراطية المركزي للإبلاغ عن عمليات الفرز فور إنجازها. وكانت الأرقام تُنشر فوراً على الإنترنت، وكان المتطوعون يتولون أيضاً الإبلاغ عن أية حالات عنف أو سوء تصرف تحدث، وكانت نتائج معهد تعليم الديمقراطية متوفرة قبل أن يتم الإعلان رسمياً عنها من قبّل لجنة الانتخابات التي تتحكم بها أنظمة أكثر تعقيداً فيما يتعلق بالإعلان عن النتائج.

ولقد استخدم برنامج المراقب المحلي لكينيا أيضاً شبكة من المتطوعين، إلا أن البرنامج لم تكن لديه تدابير موحدة لتسديد المصاريف. وكان موظفو لجنة الانتخابات

يقومون بالإبلاغ عن النتائج بواسطة الهاتف مستخدمين لذلك هواتف الأقمار الاصطناعية التي كانت توفرها لهم الحكومة أو هواتفهم النقالة إذا لم تتوفر لهم أية خطوط أرضية.

ولقد ساعدت الشفافية التي أوجدتها الاتصالات السريعة والمستقلة، عبر هذه الشبكات المتعددة، في الحيلولة دون حدوث أعمال شغب كان من المحتمل حدوثها فيما لو ساورت الناس على الجانب الخاسر في الانتخابات أية شكوك حول احتمال حدوث تزوير، فالإبلاغ الفوري للنتائج المتحققة أجبرت المتنافسين الرئيسيين وأنصارهما على قبول النتائج باعتبارها صحيحة.

ولقد ازداد استخدام الهواتف النقالة في التأكيد على نزاهة الانتخابات وحماية حقوق الإنسان الأساسية في التعبير عن رأيه من خلال انتخابات حرة وحقيقية. وعلى أي حال فإن الاتصالات السريعة لا يمكنها دائماً تسريع البيروقراطية. وقد لاحظ مراقب في كينيا أنه في الوقت الذي استخدم فيه المراقبون الهواتف النقالة للإبلاغ عن حدوث مشاكل، مثل عدم إدراج ناخبين في القوائم الانتخابية، كان بعض الناخبين يعزفون عن المشاركة بسبب الأنظمة المعقدة المعتمدة للتغلب على المشكلة.

واستخدمت الهواتف النقالة في انتخابات أخرى جرت مؤخراً في أنحاء متفرقة من العالم، فخلال انتخابات عام 2000 التي جرت في بيرو قام المراقبون التابعون لمنظمة الشفافية البيروفية (Peruvian Organization Transparencia) باستخدام الهاتف في تحديد النتائج، وتقييم نوعية الاقتراع وعمليات فرز الأصوات ونتائج الانتخابات في كل دائرة انتخابية، وإبلاغها إلى مركز تحليل المعلومات المركزي مستخدمين في ذلك عينة عشوائية من مراكز الاقتراع في كافة أنحاء البلاد.

ولقد جاءت بعض التقارير من مناطق نائية عبر جبال الإنديز وحول الأمازون. ولقد أدت عمليات تحليل المعلومات التي قامت بها منظمة الشفافية البيروفية إلى خلق ضغوط محلية ودولية أجبرت البيروتو فوجيموري على قبول النتائج النهائية للانتخابات.

كيف يمكنك استخدام الهواتف النقالة أو أية أشكال أخرى من التكنولوجيا لتحسين عملك وتمتين حقوق الإنسان؟

يعرف الناجون أي أسئلة يسألون: وهذا الأمر يتعلق بالناجين من انتهاكات لحقوق الإنسان وأهميتهم في حالات محاولة التعرف على ضحايا محتملين وإنقاذهم.

للناجين من انتهاكات حقوق الإنسان معرفة نادرة بشكل الانتهاكات التي يمكن التعرض لها ومعرفة نادرة أيضاً بالتعرف على تلك الانتهاكات ويمكن استخدام مثل تلك المعلومات للتحليل دون تعرض الآخرين لنفس المصير. وتدرج منظمة مايتي نيبال (Maiti Nepal) أسماء النساء اللواتي تم تهريبهن عبر الحدود للمساعدة في إنقاذ نساء وفتيات أخريات.

وتعمل منظمة مايتي نيبال على وقف تهريب النساء والفتيات عبر الحدود النيبالية - الهندية وذلك من خلال إجراء مقابلات مع من تبدو منهن ضعيفة ومعرضة للاستغلال. ويبدو أن الأشخاص الذين يجرون المقابلات أقدر على التعرف على الأخريات المعرضات لأوضاع خطيرة، حيث أن الكثير منهن هن من الناجيات من عمليات التهريب عبر الحدود.

ويزيد من عمليات التهريب في نيبال الطلب المتزايد على العاملات في مجال تجارة الجنس في بيوت الدعارة الهندية. ويشكل منع المهريين من اجتياز الحدود إحدى الوسائل لمكافحة هذه المشكلة، إلا أن شرطة الحدود كثيراً ما تفشل في التعرف على الضحايا المحتملين، أو أنها تتجاهلهم بالنظر تجاه الناحية الأخرى.

وتعمل منظمة مايتي نيبال بصورة وثيقة مع حرس الحدود في إحدى عشرة نقطة عبور، على امتداد الحدود النيبالية، لمواجهة المسافرين الذين يثرون الريبة حيث يقومون بإيقاف كل سيارة أو عربة، فإذا ما كان هناك نساء أو فتيات بصحبة رجال يقوم رجال حرس الحدود باستجواب الرجال فيما يعمد موظفو منظمة مايتي نيبال إلى استجواب النساء. وتدور الأسئلة في إطار ما يلي: «لماذا أنت ذاهبة إلى الهند؟» و «كم من الزمن مضى على معرفتك بهذا الرجل؟»، وهم أثناء ملاحظتهم لتصرفاتهم وأوضاعهم وطريقة ارتدائهم للملابسهن والمساحيق الموجودة على وجوههن يخبرن النساء أثناء المقابلة عن تجارة الجنس الرائجة في الهند.

فإذا ما كانت إجابات المسافرين متناقضة يتم توقيف المهريين من قبل الشرطة، فيما يتم نقل النساء والفتيات إلى منازل عبور آمنة أقامتها المنظمة بالقرب من الحدود، حيث يقدم لهن الطعام والمشورة وإذا ما رغبن في إجراء الفحوصات الطبية والحصول على

وسائل لنقلهن إلى قراهن. وفي حالة عدم رغبة الأقارب في استعادة أي منهن، أو كانوا قد شاركوا في أعمال التهريب، تعتمد منظمة مايتي نيبال إلى تقديم المشورة لهن كما توفر لهن تدريباً مهنيًا.

وقد تم إنقاذ المئات من الضحايا المحتملين نتيجة لتطبيق هذا التكتيك، كما تم رفع قضايا ضد المهربين مما يضع ضغوطاً على الإدارات المحلية لاتخاذ إجراءات ضد المجرمين.

وفي الحالات التي تنطوي على تهريب أو عنف أسري أو التحرش بالأطفال أو الإكراه على امتهان الدعارة، فإن الأشخاص الأتبن من الخارج لن يستطيعوا دائماً التعرف على الانتهاكات بنفس القدر من السهولة التي يستطيع الناجون التعرف عليها. كما وأن الضحايا المحتملين قد يتجاوبوا مع شخص لديه معرفة شخصية بالظروف التي يمرون بها. ولهذا فإن مشاركة الناجين من الانتهاكات تعتبر مهمة جداً في مجال تطبيق هذا التكتيك. فعندما يرغب الضحايا في منع الانتهاكات المستقبلية، فإن معرفتهم الفريدة بكيفية تنفيذ انتهاكات حقوق الإنسان تصبح نفيسة ولا تقدر بثمن بالنسبة لمن يعملون لوضع حد لتلك الانتهاكات. ولا يقل التعاون الناجح القائم بين منظمة مايتي نيبال وحرس الحدود في أهميته عن ذلك، بالإضافة إلى ما تبديه المنظمة من اهتمام تجاه عدم إعادة الفتيات إلى الأسر التي تتواطأ في مسألة تهريبهن إلى الخارج.

حماية الحقوق فيما يتعلق بالمهلة الزمنية: إبلاغ الضحايا المحتملين بحقوقهم عندما تكون هناك مهلة زمنية يتم خلالها حماية تلك الحقوق.

في بعض الأحيان نجد أن القوانين نفسها تفرض نوافذ عشوائية وقصيرة من الفرص كي يتمكن الأفراد من العمل لحماية حقوقهم. ويستخدم مركز الحقوق المتساوية في السكن [The Center for Equality Rights in Accomodation (CERA)] باونتاريو/كندا تكتيكاً سريعاً في رد فعله لإبلاغ الناس بحقوقهم والمدة الزمنية المسموح بها للعمل على حماية تلك الحقوق.

ويقوم مركز الحقوق المتساوية في السكن باونتاريو/كندا بالاتصال بالمستأجرين المهددين بالطرد وإبلاغهم بالمعلومات الضرورية لهم لتجنب هذا الطرد. وبموجب القوانين الكندية فإن الوقت المسموح به للاعتراض على الطرد هو خمسة أيام، في الوقت الذي لا يملك الكثير من الناس المعلومات أو الإمكانيات للعمل بسرعة كافية للحيلولة دون تنفيذ أمر الطرد.

وفي 1998، تم استصدار قانون في أونتاريو يسمح للمالكين برفع قيمة الإيجار إلى مستوى الأسعار السائدة في السوق عندما تصبح الوحدة السكنية شاغرة، مما أعطى المالكين حافزاً لطرد المستأجرين وبخاصة في المجتمعات ذات المعدلات المنخفضة من توفر المساكن الشاغرة. وهناك حوالي ستين ألف شخص تقريباً يواجهون الطرد في أونتاريو سنوياً.

ولقد قام مركز الحقوق المتساوية في السكن بتقديم عريضة إلى محكمة استئجار المساكن بأونتاريو للحصول على قوائم بأسماء المستأجرين الذين يواجهون الطرد. ويتسلم المركز القوائم المطلوبة شريطة المحافظة على خصوصية المستأجرين. ويقوم المركز بإرسال رزمة تتضمن معلومات لكل ساكن قام المالك بتقديم طلب لاستصدار أمر بطرده. ويبي ذلك قيام المتطوعين بالمتابعة، من خلال إجراء اتصال هاتفي، لإبلاغ السكان بأن المالكين قدموا طلبات لإخلائهم من المسكن لبحث الخيارات المتاحة لهم وتحويلهم إلى الوكالات المختصة. ويقومون أيضاً بالاستفسار من السكان عن الأوضاع التي أدت إلى طردهم، والتي توفر معلومات مهمة حول الأسباب الكامنة وراء افتقاد الأمن السكني، والتي يمكن للمركز والمنظمات الأخرى استخدامها لمنع المشكلة من الحدوث بالدرجة الأولى.

ويعمل مركز الحقوق المتساوية في السكن على الوصول إلى حوالي خمسة وعشرين ألف شخص سنوياً. وعقب البدء في تطبيق البرنامج انخفضت معدلات الطرد لمن اتصل بهم المركز هاتفياً بأكثر من 20 في المائة. وعلى أي حال ومنذ مارس/ آذار 2003 لم يتمكن المركز من مواصلة مشروع منع الطرد بسبب قرار لجنة حماية الخصوصية التي منعت بموجبه إفشاء أية معلومات تتعلق بالطرد، إلا أن المركز هو الآن بصدد استئناف هذا القرار.

وفي الوقت الذي تمنح فيه قوانين الإسكان في أونتاريو الحق للسكان بالاعتراض على قرارات طردهم، إلا أنه من غير المتاح توفير المعلومات اللازمة لجميع المستأجرين لحماية هذه الحقوق خلال الفترة الزمنية المسموح بها. ويساعد تكتيك مركز الحقوق المتساوية في السكن في إيصال تلك المعلومات للسكان في الوقت المناسب ليتمكنوا من استخدامها. ولقد كان المركز بحاجة للحصول على قائمة تتضمن أسماء الأشخاص الذين يواجهون الطرد، كما وأن التحدي في قضايا أخرى قد يكون الافتقار إلى تلك المعلومات. وعلاوة على ذلك؛ فإنه ليس بالإمكان الاتصال بجميع السكان عن طريق الهاتف، كما وأن هناك أناساً لا يرغبون أو لا يستطيعون بذل الجهود المطلوبة للكفاح من أجل الدفاع عن حقوقهم.

**هل يحتاج نضالكم إلى شبكة رد سريع؟ وإذا
كان الرد بالإيجاب ما هو نوع الشبكة التي
قد تكون مفيدة؟**

المهارات اللازمة توفرها في السكان المعرضين للمخاطر: استخدام التقنيات التعليمية غير الرسمية لتزويد السكان المعرضين للخطر بالمهارات المطلوبة للازدهار في اقتصاد متغير.

في منغوليا، في 1990، كما هو الحال لدى الكثير من المجتمعات الأخرى التي تمر بدور التطور، يهدد التحول من اقتصاد تديره الدولة إلى اقتصاد السوق بترك النساء (ونتيجة لذلك الأطفال) في مؤخرة المجتمع مما يعرضهن للفقر والجوع وسوء المعاملة. ولقد سعى مشروع غوبي إلى إيصال المعلومات التي تحتاجها النساء في المناطق الريفية المعزولة لتمكينهن من النجاح في ظل نظام اقتصادي ناشئ.

ولقد استخدمت الحكومة المنغولية أدوات التعليم غير الرسمية، كالراديو والمواد المطبوعة وزيارات المدرسين، للوصول إلى نساء غوبي المهمشات والمعرضات للإساءة لتعليمهن مهارات جديدة تمكنهن من البقاء داخل اقتصاد السوق.

وعقب انهيار الاتحاد السوفياتي، في 1991، انتهى أيضاً اقتصاد منغوليا المركزي الذي تديره الدولة. ولقد أصبح الناس الذين أمضوا حياتهم كلها في المزارع الجماعية مسؤولين عن الحصول على قطعان مواشيهم وعن إنتاج وتسويق بضائعهم وخدماتهم. وكان الكثير من هؤلاء يفتقرون للمهارات أو الإمكانيات المادية للقيام بذلك. وكانت النساء البدويات في صحراء غوبي، وهي منطقة معروفة بطقسها السيئ وعدم توفر أنظمة اتصالات ونقلات فيها، معرضات للمخاطر وسوء التغذية واحتمالات العنف والاستغلال وسوء المعاملة.

ولقد شكلت الدولة مشروع نساء غوبي، ودعت جميع النساء في صحراء غوبي إلى عقد ندوة لتنظيم المجتمع لبحث الوسائل الممكنة لمعالجة المشكلة. ولقد قررت المجموعة بأن النساء اللواتي لديهن ثلاثة أطفال على الأقل يجب أن يعطين الأولوية القصوى، وأن البرامج الإذاعية، مصحوبة بتقنيات تعليمية غير رسمية أخرى، هي الطريقة المثلى للوصول إليهن (ويشير التعليم غير الرسمي إلى برامج التعليم غير الإلزامية التي تتم خارج المدرسة).

ولقد وفرت البرامج الإذاعية معلومات عن مهارات التجارة (كإنتاج الصوف وتنقية وبر الجمال وصنع اللباد والأسرجة والملابس التقليدية)، كما وفرت معلومات حول مهارات التعامل التجاري (كالتفاوض حول الأسعار والتخطيط) وحول قضايا صحية (كالتخطيط الأسري والنظافة والتغذية والإسعافات الأولية). وكانت هذه البرامج تُبث مرتين أسبوعياً، وفي الأوقات التي يحتمل أن تكون لدى معظم النساء الفرصة للاستماع

إليها، وهي في العادة فترات المساء. وكانت شرائط الكاسيت متوفرة في مراكز التعليم المحلية لكل من لا تتاح له فرصة الاستماع للبرنامج. وكانت المواد المصاحبة تنتج للاستعمال مع البرامج الإذاعية، وكان المدرسون الزائرون يقومون بالتحقق من تقدم النساء في هذا المجال كما كانوا يقدمون لهن مواد تكميلية.

ولقد نجح أسلوب التعليم غير الرسمي في تعبئة النساء كي يسيطرن على مستقبلهن الاقتصادي، حيث قمن بتنظيم أسواق محلية والبدء بمشاريع تعاونية عبر المجتمعات، وشجعن على توسيع المشروعات بحيث تشمل أزواجهن وأطفالهن.

في هذه الحالة تم استخدام تكتيك بناء المهارات لضمان الحقوق الاقتصادية، إلا أنه يتم استخدام برامج تعليمية مماثلة للوصول إلى التجمعات السكانية في المناطق النائية فيما يتعلق بقضايا أخرى أيضاً. إن من الأمور الحيوية أن نلاحظ بأن الموظفين العاملين في مشروع نساء غوبي أخذوا في اعتبارهم أسلوب حياة وثقافة النساء اللواتي كانوا يحاولون الوصول إليهن عندما كانوا يصممون برامجهم ويختارون وسائل إعلامهم.

كيف يمكن استخدام التعليم غير الرسمي في تعزيز حقوق الإنسان في مجتمعك؟

توفير المعلومات والمهارات اللازمة للمطالبة بالحقوق: تمكين الناس من استخدام النظام القانوني لممارسة حقوقهم.

كثيراً ما تكون الضمانات الدستورية لحقوق معينة غير متمتعة بحماية القانون، أو غير مطبقة في الواقع. وتعطي منظمة «أمهات جنود سانت بطرسبرغ» الناس ما يحتاجون إليه من المعلومات والمهارات للمطالبة بحقوقهم الدستورية في عدم الانتظام في الخدمة العسكرية، أو عدم العودة إلى الوحدات العسكرية التي عانوا فيها من سوء المعاملة.

وتعمل منظمة أمهات جنود سانت بطرسبرغ على تثقيف المجندين وأفراد أسر الجنود الروس وتوعيتهم بحقوقهم القانونية، بحيث يمكنهم ممارستها بفعالية.

ويتعين على جميع الشباب في روسيا الانخراط في الخدمة العسكرية. وفي الوقت الذي يعفي فيه قانون عام 1933 الرجال من الخدمة العسكرية لأسباب صحية، أو أسباب متعلقة بالمصاعب الحياتية (كأن يكون الأبوان متقاعدین أو مريضین أو أنهم ما زالوا في المدرسة)، تعتمد لجان التجنيد بصورة منتظمة إلى خرق هذا القانون. ولقد قامت منظمة أمهات جنود سانت بطرسبرغ بتوثيق حالات أُجبر فيها شباب، يعانون من مشاكل جسدية أو نفسية توجب إعفاءهم من الخدمة العسكرية، على أداء الخدمة الإلزامية. وكان من المألوف قيام لجان التجنيد بالتعاون مع الشرطة بشن حملات في الشوارع والمدارس وغرف النوم، وحتى القيام بعمليات تفتيش من بيت إلى بيت لإلقاء القبض على المطلوبين للتجنيد. ويتعرض الشباب فور انضمامهم للجيش إلى أوضاع مريعة، بما في ذلك الإذلال وأحوال معيشية دون المستوى وعمليات ضرب وتعذيب ليلية.

ففي مدرسة حقوق الإنسان التي تديرها أمهات الجنود، المعروفة باسم «دعونا نحمي أبنائنا»، يتم تعليم التلاميذ كيفية الاستفادة من القوانين التي تحمي حقوقهم. ويتم أيضاً تشجيعهم على الاعتقاد بأن باستطاعة القانون حمايتهم ودعم بعضهم لبعض، ومساعدة الواحد منهم للآخر للتعامل مع مخاوفهم.

وتعقد جلسات التدريب مرة واحدة في الأسبوع وتستمر الواحدة منها مدة ثلاث ساعات. وتشمل هذه الجلسات تدريباً محدداً على كيفية كتابة البيانات للسلطات، بالإضافة إلى تقمص الأدوار ومناقشات تتعلق بالقانون وبحقوق الإنسان. ويتم أيضاً نشر دليل واحد كل عام.

ويستطيع معظم الناس الحصول على توثيق من أطباء مدنيين لتقديمها للأطباء العسكريين. وتتابع «أمهات الجنود» بمشاركة عشرة موظفين ومثلهم من المتطوعين

الروس والأجانب هذا الأمر من خلال الاستبيانات، كما تحتفظ بملف لكل شخص ومنطقة. ويتم الطلب من المشاركين الذي ينجحون في الحصول على إعفاء التحدث للجماعات التي تأتي بعدهم. ولقد شارك حوالي مائة وعشرين ألف شخص في جلسات التدريب على مدى اثني عشر عاماً، كما تمكن حوالي تسعين ألف شخص من حماية حقهم القانوني بعدم الخدمة في الجيش، فيما نجح حوالي خمسة آلاف شخص كانوا قد عُدُّوا في الجيش في مساعدتهم الرامية إلى عدم العودة إلى وحداتهم العسكرية.

ففي الوقت الذي توجد فيه في روسيا، من الناحية النظرية، ضمانات دستورية للشباب الذين يخشون من سوء المعاملة أو الأشخاص الذين أُسيئت معاملتهم أثناء الخدمة إلا أن الافتقار للمعلومات والخوف من استخدام النظام القانوني (وهو نظام لم يكن من الشائع اللجوء إليه من قِبَل الأفراد) يقيهم بعيداً عن الاستفادة من هذه الحقوق. وتتولى (أمهات الجنود) توفير المعلومات المتعلقة بهذه الحقوق والمهارات ككتابة الرسائل وتقديم الإرشاد من خلال نظام قانوني.

مكافحة الفساد من خلال الشفافية: تعقب عمل موظفي الحكومة من خلال الإنترنت لمكافحة الفساد.

في كوريا الجنوبية، تشجع حكومة سول موظفيها على التصرف بشرف من خلال مشاركة المعلومات المهمة مع أي شخص لديه اتصالات عبر الإنترنت.

لقد وجدت بلدية سول بكوريا الجنوبية قاعدة معلومات على الإنترنت لزيادة شفافية الحكومة. وتسمح منظمة (OPEN) وهي (Online Procedure Enhancement for Civil Applications)، أي منظمة تعزيز إجراءات الإنترنت من أجل تقديم الطلبات المدنية، تسمح لسكان المدينة برصد تفاصيل الطلبات المدنية المتعلقة بسبعين من مهام البلديات الحكومية تم التعرف عليها باعتبارها الأكثر عرضة للفساد، بما في ذلك مشاريع الإسكان والإعمار والتنظيم البيئي والتخطيط الحضري.

وقبل نشوء (OPEN)، لم يكن باستطاعة مقدمي طلبات الحصول على تصاريح أن يروا كيف يتم إنجاز طلباتهم. كانت العملية معتمدة لا شفاقة مما يسمح لموظفي الحكومة الفاسدين بطلب رشوة كي يقوموا بتسهيل إجراءات الموافقة على الطلب.

أما الآن وعندما يتسلم الموظفون أو يحدّثوا أية طلبات، فإنهم يقومون بتعبئة نماذج إدخال معلومات موحّدة يتم استخدامها من قبل كل دائرة لتحديث قاعدة المعلومات على الإنترنت. ويمكن لمقدمي الطلبات من خلال قاعدة المعلومات معرفة الشخص الذي لديه طلباتهم ومتى يمكنهم استكمال العملية، وكذلك أسباب التأخير والأسباب وراء رفض الطلب فيما لو حدث ذلك.

ولقد تم إنشاء (OPEN) بالتوافق مع مبادرات أخرى لمكافحة الفساد، بما في ذلك وضع عقوبات أشد ضد الموظفين الذين يقبلون أو يحاولون الحصول على رشاوى، وكذلك بطاقة تقرير فساد موجه إلى رئيس البلدية، وخط هاتف يمكن للمواطنين استخدامه لإبلاغ مكاتب رئيس البلدية بقضايا الفساد وتدوير (تحريك) الموظفين ما بين مختلف الدوائر لمنع المحسوية.

ويتلقى موقع (OPEN) حوالي 2500 بلاغ يومياً. ولقد ذكر مسح أجرته بلدية سول أن 78.7 في المائة من المواطنين يعتقدون بأن (OPEN) تقوم بالحد من الفساد الحكومي بشكل فعال. وبدأت الحكومة مؤخراً بنشر معلومات تتعلق بحوالي خمس

وثلاثين لجنة حكومية مما يعني أن باستطاعة المواطنين أيضاً رصد إدارة اللجان من خلال نظام (OPEN).

وفي الوقت الذي تخدم فيه (OPEN) عملية منع الفساد في مجال طلبات الأفراد للحصول على خدمات حكومية، فإنها تعتبر أيضاً وسيلة من وسائل التدخل على مستوى أوسع حيث أنها تسعى إلى وضع حد لما يجري من فساد، وكان أحد عوامل نجاح النظام هو المشاركة الفعلية من قِبَل مكاتب رئيس البلدية ودعمها المستمر لتلك الجهود. فلولا هذا الدعم من قِبَل أشخاص مرموقين يتمتعون بالشرعية العامة لكان من الصعب على نظام مثل (OPEN) وضعه موضع التطبيق، ويزيد من نجاح هذا التكتيك المضاد للفساد استخدام الإنترنت على نطاق واسع داخل البلد.

إزالة إمكانية حدوث

الانتهاكات

هناك في الكثير من الأحيان نموذج لانتهاكات حقوق الإنسان، وهي انتهاكات تحدث في أماكن يمكن التنبؤ بها وفي ظل ظروف يمكن التكهّن بها أيضاً. إن التعرف على هذه النماذج وإحباطها يمكن أن يكون المفتاح لحماية حقوق الإنسان. فإذا ما عرف بأن التعذيب هو مشكلة من مشاكل السجن فإن إبقاء الناس خارج السجن قد يؤدي إلى منع التعذيب. وإذا ما استطاعت حكومة ما تقليص حرية الفكر من خلال مصادرة المعلومات الشخصية فإن التأكد من وجود سجلات قليلة بالدرجة الأولى قد يمنع مثل هذا الفقدان للحرية. إن التكتيكات المستخدمة في هذا الجزء قد تم استخدامها لمنع انتهاكات ومشاكل حقوق الإنسان من خلال جعلها مستحيلة، إذ أن بالإمكان تحقيق ذلك ببساطة عن طريق إزالة أية إمكانية لحدوث الانتهاكات.

عَمالٌ ينتقدون مصانعهم ووظائفهم: استخدام قانون لنزع الملكية لتأمين حماية الحقوق | تكتيك الاقتصادية.

عندما تغلق الأعمال التجارية وتختفي الوظائف تبرز مخاطر وقوع الأفراد والأسر والمجتمعات في براثن الفقر. فإثناء التدهور الاقتصادي الذي شهدته الأرجنتين مؤخراً أغلقت الكثير من الأعمال التجارية هناك أبوابها أو أعلنت إفلاسها.

ولقد حاول العَمال في الأرجنتين الحيلولة دون خسارتهم لوظائفهم من خلال رفضهم إيقاف العمل عندما يعلن أصحاب العمل الإفلاس. وتم إنقاذ حوالي مائتي مصنع استعادت عافيتها بجهود العَمال الذين يستخدمون قانون نزع الملكية، المعروف لدى القلائل، لمنع الدائنين من نقل المعدات والسعي لوضع المصانع تحت الحراسة القضائية. وتتراوح تلك الأعمال التجارية ما بين مصانع لإنتاج الآيس كريم والمنتجات المعدنية وفنادق من فئة أربع نجوم وأحواض لبناء السفن.

لقد عانت الأرجنتين التي كانت توصف في الماضي بأنها «معجزة اقتصادية» من انكماش اقتصادي في أواخر التسعينات من القرن الماضي، مما دفع الكثيرين من الأرجنتينيين إلى الوقوع في أحضان الفقر. ولقد نشأت على الفور حركة احتلال المصانع لتتجاوب مع التراجع الاقتصادي الذي شهدته البلاد، حيث تُبنى هذا الأسلوب نموذجاً عاماً.

أولاً: يواجه العمل الإفلاس أو يهجره القائمون عليه وهنا يستولي العَمال على العمل، ويقومون بإدارته بأسلوب تعاوني يمنع الدائنين من إزالة الآلات في الوقت الذي يسعون فيه إلى الحصول على حكم قضائي يمنحهم حق الاستمرار في العمل تعويضاً لهم عن أجور سابقة لم تُدفع لهم. ويتم استصدار مثل هذا الحكم طبقاً لقانون كان يستهدف أصلاً السماح للحكومات المحلية بالاستيلاء على الممتلكات لمصلحة مشروعات لها صفة الأشغال العامة. ويتعين على العَمال الموافقة على أن يدفعوا للمالكين القيمة العادلة للموجودات خلال فترة معينة من الوقت، وأن يدفعوا لأنفسهم ما يستحقونه فقط في حال تحقيقهم لأية أرباح.

ولقد تم إنقاذ أكثر من عشرة آلاف وظيفة نتيجة لهذا التكتيك، كما وأن العَمال في العديد من المصانع التي بدأت باسترداد عافيتها هم الآن في سبيلهم لامتلاك موجودات الأعمال التي استولوا عليها.

ولقد نشأ استخدام قانون نزع الملكية لتبرير هذا الاستيلاء بسبب اليأس، إلا أنه رغم ذلك كان لهذا القانون القدرة على أن يفعل أكثر من مجرد إبقاء العمل مفتوحاً. لقد كانت خطوة باتجاه الحيلولة دون امتداد الفقر ليشمل مجتمعات هشة وتجاه رفع مستويات المعيشة وهو تعبير عن الحق في العمل وحماية المرء لمصادر رزقه وفقاً لما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وساطة المجتمع: إيجاد آليات بديلة لحل النزاعات للحيلولة دون تدخل الشرطة التي تمثل | تكتيكك متتهكين محتملين.

ينشأ هذا التكتيك من الفكرة الفائلة بإمكاننا إبقاء الناس خارج مراكز الشرطة وبالتالي إبقاءهم بعيداً عن إمكانية تعريضهم للتعذيب، وذلك من خلال التوسط في النزاعات بعيداً عن النظام القضائي.

وكبديل للنظام القضائي الجنائي أوجد مركز ضحايا التعذيب في نيبال (CVICT) عملية لوساطة المجتمع تمكن بعض الناس من البقاء بعيداً عن الاعتقال غير المبرر، وجرّهم إلى مراكز الشرطة حيث يتعرض ستون في المئة من المعتقلين للتعذيب لإجبارهم على الاعتراف.

ولقد قام مركز ضحايا التعذيب (CVICT) بأبحاث تناولت أنواع النزاعات التي تحدث، تلاها عقد دورة لقادة المجتمع، بما في ذلك النساء والداليت (من طبقة المنبوذين)، حول تسوية النزاعات بأسلوب وساطة المجتمع على أساس الحقوق. وتكون وساطة المجتمع متوفرة من أجل النزاعات التي لا تدخل ضمنها الجرائم العنيفة كما وأنها تنطبق على الجميع بغض النظر عن السن أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو التحديد الطبقي الاجتماعي لدى الهندوس. ولقد عقد مركز ضحايا التعذيب (CVICT) اجتماعات جماهيرية في كل مجتمع من أجل توظيف مدربين. وقد طلب المركز ترشيح أشخاص لهذه المهمة حيث خضع المدربون إلى تدريب تركز حول حقوق الإنسان. وتمكن الكثير ممن لعبوا دوراً في التوسط في النزاعات من الاستفادة من مهاراتهم الحالية، كما قاموا بتدريب آخرين على المستوى المحلي.

ويشكل هؤلاء الناس اللجان التي تتوسط في النزاعات الدائرة على المستوى المحلي. وتتكون هذه اللجان من 30 في المئة من النساء على الأقل، كما تضم ممثلاً واحداً على الأقل من الأقليات العرقية في المجتمع. وتكون الخطوات والقواعد الخاصة بالتوسط واضحة للغاية، بدءاً من وجود طلب للوساطة يشمل أيضاً تمثيلاً ذاتياً لكلا الطرفين.

وخلال جلسة الوساطة يتم وضع ما بين خمسة وتسعة وسطاء مدربين بين الأطراف المتنازعة التي بإمكانها أيضاً إحضار آخرين لمساندتها. وتقوم لجنة الوساطة بشرح هيكل عملية الوساطة، كما تقوم الأطراف المعنية ومن يساندها بالإدلاء بأقوالها فيما يتعلق بالقضية. ويعمد الوسطاء إلى فتح باب النقاش أمام أطراف النزاع حول الاختيارات

الممكنة للتوصل إلى اتفاق. وبشكل عام تصدر الحلول بهذا الشكل من جانب أطراف النزاع ومن المجتمع، إلا أن لدى الوسطاء السلطة أيضاً لأن يقرروا إجراء تحقيقات أخرى، أو اتخاذ إجراء قانوني إذا اقتضى الأمر. ويجوز للوسيط اتخاذ قرار برفع قضية نيابة عن أحد الأطراف مما أسفر عن رغبة الأثرياء في الاندماج في العملية.

ويحرز نظام الوساطة في المحافظات الثلاث التي تم تطبيقه فيها تقدماً فيما يتعلق بتحقيق العدالة وديناميكية السلطة، كما وأنه يخفض بشكل كبير من عدد من يتم اعتقالهم. ففي السنة الأولى تم حل ثلثي القضايا من خلال الوساطة، فيما تم تحويل الثلث الباقي إلى مراكز الشرطة والمحاكم. ولقد تمكن مشروع مركز ضحايا التعذيب (CVICT) لوساطة المجتمع من حل عدد كبير من النزاعات المحلية، كما تمكن من خلق الوعي بحقوق الإنسان والحد من النزاعات بين الأسر والجيران. ويعمل المركز حالياً على توسعة المشروع ليشمل اثنتي عشرة محافظة في نيبال بحيث يتمكن ثلث سكان البلاد من الاستفادة من هذا المشروع.

وحيث أنه كثيراً ما يتم استخدام التعذيب في نيبال كأداة للاستجواب فإن الوساطة تشكل أسلوباً ناجحاً لمنع التعذيب، وذلك من خلال إبقاء الناس خارج مراكز الشرطة. وهناك فوائد أخرى مهمة لهذا التكتيك، حيث أنه يزيد من إمكانية الوصول إلى العدالة من جانب الأشخاص الذين قد لا يكون أمامهم سبيل آخر لحل نزاعاتهم، أو رفع شكاوى ضد الأثرياء، كما وأن هذا التكتيك يدرّب السكان المحليين على تولى أو توسعة أدوارهم القيادية داخل مجتمعاتهم.

” « | إنني جئت من قرية حيث يعمل الكثير من زملائي على مستوى القرية. ويشكو الناس دائماً من الوقت الطويل الذي يستنزفه حل النزاعات. وعندما يتمكن الناس من حل نزاعاتهم بهذه الطريقة فإن ذلك يساعد على منع حدوث التعذيب، كما وأنه يمنح الناس وقتاً أطول لممارسة النشاطات التنموية.

– بهوغندراشارما، مركز ضحايا التعذيب، نيبال

التخلص من السجلات: حماية حرية الفكر والحق في التمتع بالخصوصية من خلال إتلاف | تكتيك

السجلات التي قد تطالب بها الحكومة.

في الولايات المتحدة، تقوم منظمة وطنية مهنية ببذل المزيد من الجهود للحيلولة دون حدوث انتهاكات محتملة لحقوق التمتع بالخصوصية وحرية الفكر، وذلك من خلال التأكد بالاحتفاظ بأقل عدد ممكن من السجلات.

فمن ناحية تقليدية منع أمناء المكتبات في جميع أنحاء الولايات المتحدة فرض قيود على حرية الفكر، وذلك من خلال قيامهم بإتلاف سجلات المكتبات غير الضرورية في أسرع وقت ممكن. وقد استخدمت جمعية المكتبات الأمريكية The American Library Association (ALA) - وهي أكبر جمعية من نوعها في العالم وتضم 64000 عضو - نفوذها لدى الأعضاء لمقاومة أية تغييرات قد يتم إدخالها على القانون الفيدرالي للحد من الحماية التي تتمتع بها سجلات المكتبات.

وهنالك ثمان وأربعون ولاية لديها قوانين حول الكتب، وهي قوانين تفرض السرية على سجلات المرتادين الدائمين للمكتبات. وعلى أي حال، فإن قانون «المحب لوطنه» الأمريكي لعام 2001 (Patriot Act) يخوّل بالتحديد الموظفين الاتحاديين المسؤولين عن تطبيق القانون بالبحث في سجلات المكتبة وأجهزة الكمبيوتر العامة لمعرفة الكتب التي يقرأها المرتادون الدائمون للمكتبات، والمواقع التي يزورها هؤلاء على الإنترنت، كوسيلة من وسائل مكافحة الإرهاب.

وتجاوباً مع قانون «المحب لوطنه»، تعتمد المكتبات إلى مراجعة سياساتها في مجال الإبقاء على السجلات من أجل التأكد من أن السجلات غير الضرورية يتم التخلص منها في أسرع وقت ممكن. ولقد وضعت جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) خطوطاً عريضة تتضمن توصيات للتقليل من سجلات المرتادين الدائمين للمكتبات والتخلص من جميع السجلات حالما تصبح غير مفيدة. ويتمتع أمناء المكتبات في كافة أنحاء الولايات المتحدة بدعم منظمة وطنية قوية تقف خلفهم عندما يختارون إتلاف سجلات الزوار الدائمين، وهي خطوة لا تخرج إطلاقاً عن حدود ما يسمح به القانون.

وتستخدم جمعية المكتبات الأمريكية وهي منظمة وطنية قوية إجراءً بسيطاً للمقاومة، كما وأن هذا الإجراء فيما لو طُبّق في كافة أنحاء الولايات المتحدة سيصبح أمنياً نسبياً بالنسبة للأفراد من أمناء المكتبات. وباستخدام تعابير أكثر قمعية فإن هذه المقاومة على الرغم من أنها قانونية تماماً قد تؤدي إلى إجراءات انتقامية.

نشر معرفة السكان الأصليين على الإنترنت: حماية الحقوق الثقافية والاقتصادية للسكان الأصليين من خلال تسجيل المعرفة التراثية البيئية التقليدية.

اكتشف العديد من جماعات السكان الأصليين لبلد ما أن أسلوبهم في الحياة قد تلاشى إلى حد كبير نتيجة لقيام شركات خاصة بتسجيل معرفتهم التراثية التقليدية المأثورة في سجل براءات الامتياز. وتسعى إحدى المنظمات العلمية الوطنية إلى وقف حدوث مثل هذه الممارسات.

لقد أوجد برنامج العلوم وحقوق الإنسان للجمعية الأمريكية لتقدم العلوم (AAAS) قاعدة معلومات يمكن تتبعها على الإنترنت حول المعرفة التراثية البيئية التقليدية المأثورة وذلك للحيلولة دون قيام شركات خاصة باحتكار حق الامتياز لمثل تلك المعرفة. وتوجد قاعدة معلومات المعرفة البيئية التراثية للفنون السابقة (T.E.K.*P.A.D) على الموقع الإلكتروني: (ip.aas.org/tekpad).

ولقد قام السكان الأصليون في جميع أرجاء العالم بزراعة النباتات بصورة منتظمة، كما طوروا أساليب لاستخدامها من أجل مصلحة مجتمعاتهم. وفي بعض الحالات قامت شركات في العالم المتقدم بادعاء حق الامتياز لهذه المعرفة دون أن يحصلوا على موافقة المجتمعات المعنية نفسها. ويسمح حق الامتياز لحامله باستخدام وبيع موضوع الامتياز لفترة معينة من الزمن دون الالتزام بمشاركة المجتمعات ذات الصلة في الأرباح. وقد ينجح حامل حق الامتياز في بعض الحالات في منع المجتمعات من استخدام أو الاستفادة من المعرفة الخاصة بهم.

وتساعد قاعدة المعلومات في وضع نهاية لمثل هذه الممارسات من خلال جعل المعلومات الخاصة بالسكان الأصليين متوفرة في المجال العام بحيث يتم التعريف به كفن سابق. ويمكن تسجيل حق الامتياز لاختراع ما فقط في حالة كونه جديداً ومفيداً ولا يوضح ما إذا كان قد تم نشر الاختراع أو المعرفة في مكان ما - وهو ما يسمى في أحد صيغته بالفن السابق - بحيث يصبح بالبرهان غير جديد. ولقد كانت المعرفة التقليدية المأثورة هشة أمام الشركات الأجنبية بسبب ندرة نشرها في أي مكان، أو بسبب إهمالها في الغالب إذا ما تم نشرها.

فإذا ما تم إضافة المعلومة إلى قاعدة البيانات فإنه يصبح من الأسهل تتبعها من جانب مكتب الامتياز والعلامات التجارية الأميركي (USPTO)، وغيره من سلطات الامتياز، خلال عمليات البحث عن الفنون السابقة. ويقوم برنامج حقوق الإنسان

للجمعية الأميركية لتقدم العلوم (AAAS) بأبحاث نشطة حول المعرفة التراثية التي لا تتمتع بالحماية والتي تقع في مجال المعرفة العامة، ثم يقوم بإضافتها إلى قاعدة البيانات لإضفاء المزيد من الحماية عليها.

وتسمح قاعدة معلومات المعرفة البيئية التراثية للفنون السابقة (T.E.K.*P.A.D) للناس أيضاً بإدخال قيود جديدة، إلا أنه يتعين على الأشخاص الذين يقدمون مثل هذه القيود أن يثبتوا بأن لديهم موافقة مسبقة على ذلك من مجتمعاتهم. ويشجع برنامج العلوم وحقوق الإنسان للجمعية الأميركية لتقدم العلوم (AAAS) المجتمعات على استكشاف القضايا المرتبطة بالخيارات المختلفة، بما في ذلك التقدم بطلبات للحصول على براءات اختراع قبل أن يضيفوا معرفتهم لقاعدة البيانات. ويتوفر كتيب لمساعدة المجتمعات على تقييم خياراتهم على الموقع الإلكتروني: (shr.aaas.org/tek/).

وتعمل قاعدة (T.E.K.*P.A.D) حالياً على حماية 30,000 نوع من النبات تجري زراعتها وإدارتها من قِبل مجتمعات السكان الأصليين من الاستغلال الناجم عن براءات الاختراع.

وعندما يتم السماح للشركات الخاصة بحمل براءات اختراع تتعلق بالمعرفة التراثية، التي قد تشكل قاعدة لوسائل المعيشة لبعض المجتمعات، فإن هذه المجتمعات قد تفقد حقوقها الثقافية والاقتصادية. وعندما يصبح من المحظور عليهم استخدام تلك المعرفة أو يفرض عليهم دفع عائدات مالية فإن وسائل معيشتهم وتراثهم قد يتعرضان لدمار لا يمكن إصلاحه. ويساعد تكتيك التسجيل والنشر على منع حدوث مثل هذا الدمار.

ومن الأمور المثيرة للاهتمام استخدام التكنولوجيا لحماية حق السكان الأصليين في الاستفادة من المعرفة التي تعود في بعض الحالات إلى مئات أو آلاف السنين الماضية. ولقد تم استخدام قواعد البيانات في بعض الحالات أيضاً لزيادة الوعي بالانتهاكات المختلفة كمستويات التلوث العالية في المناطق الفقيرة، أو الفساد المستشري، أو ممارسة الضغط لإدخال تغييرات سياسية.

ملاحظات



